**المحاضرة السابعة**

**اللفظ والمعنى**

تُعدُّ قضية اللفظ والمعنى على رأس القضايا التي عالجها النقد العربي القديم، وجعلها مدخلا لنظريات عدة كنظرية البلاغة، ونظرية عمود الشعر، ونظرية النظم. ذلك أن سؤال اللفظ أم المعنى هو سؤال البحث عن كنه البلاغة وجوهر الشعرية وطبيعة النظم؛ لذلك وجدت القضية أعمق معالجة لها في أثناء دفاع عبد القاهر الجرجاني عن نظريته في أن الكلام شأن يتعلق بالصياغة لا المادة، وأن بلاغته تُعزى إلى طريقة موفقة في نظم المعاني بوسيلة الألفاظ وليس إلى اللفظ المفرد ولا المعنى المجرد.

 لقد كانت آراء النقاد والبلاغيين العرب القدامى مُطْبِقة على أن مرجع البلاغة إلى جودة اللفظ لا صحة المعنى وشرف المقصد. وكان قصدهم باللفظ الشكل والصياغة والأسلوب وليس اللفظ المفرد أو اللفظ المجرد من المعنى، كما كان قصدهم بالمعنى الفكرةَ والغرضَ والموضوعَ وليس الدلالةَ الخاصة التي تنتج عن نظم الألفاظ. فكان معنى انتصارهم للفظ القولَ بقيام شعرية الشعر وبلاغة الكلام على جمال الشكل وجودة الصورة لا شرف المضمون أو جودة الفكرة أو نبل الشعور، وكان ذلك هو المعنى الذي قصده الجاحظ بمقولته المشهورة: "وليس الشأن في المعاني؛ فالمعاني مطروحة في الطريق... وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ... وجودة السبك، وكثرة الماء."[[1]](#footnote-2) وهو موقف سليم وجيه تؤيده النظريات الأدبية الحديثة[[2]](#footnote-3) . وكان ذلك هو المعنى الذي قصده ابن قتيبة كذلك، حين قسم الشعر من حيث حظه من البلاغة إلى أربعة أضرب: ضربٍ جيد اللفظ والمعنى، وضرب جيد اللفظ ضئيل المعنى، وضرب جيد المعنى رديء اللفظ، وضرب رديء اللفظ والمعنى[[3]](#footnote-4)؛ إذ كان قصده باللفظ الأسلوبَ وبالمعنى المضمون والفكرة.

 وقد تقدمت فكرة اللفظ والمعنى بعض التقدم لدى ابن رشيق، حين تصوّر العلاقة بينهما علاقة جسم بروح، ورأى أن كلا منهما يؤثر في الآخر: يضعف بضعفه، ويقوى بقوّته[[4]](#footnote-5)؛ ولكن القضية لم تبلغ مبلغا عاليا من النضج إلا على يد عبد القاهر الجرجاني.

اللفظ جسم، وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم: يضعف بضعفه، ويقوى بقوته، فإذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقصاً للشعر وهجنة عليه، كما يعرض لبعض الأجسام من العرج والشلل والعور وما أشبه ذلك، من غير أن تذهب الروح، وكذلك إن ضعف المعنى واختل بعضه كان للفظ من ذلك أوفر حظ، كالذي يعرض للأجسام من المرض بمرض الأرواح، ولا تجد معنى يختل إلا من جهة اللفظ، وجريه فيه على غير الواجب، قياساً على ما قدمت من أدواء الجسوم والأرواح، فإن اختل المعنى كله وفسد بقي اللفظ مواتاً لا فائدة فيه، وإن كان حسن الطلاوة في السمع، كما أن الميت لم ينقص من شخصه شيء في رأي العين، إلا أنه لا ينتفع به ولا يفيد فائدة، وكذلك إن اختل اللفظ جملة وتلاشى لم يصح له معنى؛ لأنا لا نجد روحاً في غير جسم البتة.

 ثم للناس فيما بعد آراء ومذاهب: منهم من يؤثر اللفظ على المعنى فيجعله غايته ووكده، وهم فرق: قوم يذهبون إلى فخامة الكلام وجزالته، على مذهب العرب من غير تصنع، كقول بشار:

إذا ما غضبنا غضبة مضرية ... هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما

إذا ما أعرنا سيداً من قبيلة ... ذرى منبر صلى علينا وسلما

 وهذا النوع أدل على القوة، وأشبه بما وقع فيه من موضع الافتخار، وكذلك ما مدح به الملوك يجب أن يكون من هذا النحت.

 وفرقة أصحاب جلبة وقعقعة بلا طائل معنى إلا القليل النادر: كأبي القاسم بن هانئ ومن جرى مجراه؛ فإنه يقول أول مذهبته:

أصاخت فقالت: وقع أجرد شيظم ... وشامت فقالت: لمع أبيض مخذم

وما ذعرت إلا لجرس حليها ... ولا رمقت إلا برى في مخدم

 وليس تحت هذا كله إلا الفساد، وخلاف المراد، ما الذي يفيدنا أن تكون هذه المنسوب بها ليست حليها فتوهمته بعد الإصاخة والرمق وقع فرس أو لمع سيف؟ غير أنها مغزوة في دارها، أو جاهلة بما حملته من زينتها، ولم يخف عنا مراده أنها كانت تترقبه!! فما هذا كله؟ وكانت عند أبي القاسم مع طبعه صنعة، فإذا أخذ في الحلاوة والرقة، وعمل بطبعه وعلى سجيته؛ أشبه الناس، ودخل في جملة الفضلاء؛ وإذا تكلف الفخامة، وسلك طريق الصنعة أضر بنفسه، وأتعب سامع شعره.

 لما جاء عبد القاهر الجرجاني وجد قوما من الناس يتوهمون أن المزية في اللفظ ذاته، من حيث هو صوتٌ وحرفٌ ونغمٌ ووزنٌ ومجازٌ واستعارة، متعللين بما جرت عليه العادة من إطلاق صفات الثناء على اللفظ لا المعنى. وجوهر نظريته أن الأصل في الكلام المعاني التي في النفوس، وأن الألفاظ هي تبع وخدم لها وليست هي الغاية، وأن النظم هو أن تتسق الألفاظ في ترتيبها بحيث تتفق مع ما يراد أن تضطلع بأدائه من المعاني؛ فكان لزاما عليه أن يجادل في ذلك ويقيم الحجة بما بسطه وألحّ عليه من القول في أن المراد من الكلام هو المعنى لا اللفظ، وأن المذكور بالمدح حين يمتدح الكلام عند النقاد والبلاغيين هو في حقيقته المعنى لا اللفظ، وأن العبارة المختلفة لا يمكن البتة أن تعبر عن معنى واحد؛ إذ اللفظ والمعنى متصلان بالنظم اتصالا يفضي إلى تغيّر أحدهما مهما تغير الآخر. وكان القصد باللفظ في كل هذا هو الحرف والصوت وليس الدلالة، وكان المقصود بالمعنى هو الدلالة الدقيقة الخاصة للعبارة اللفظية وليس الموضوعَ والغرضَ والفكرة.

 ظل عبد القاهر يجتهد أن يمحو من أذهان الناس شبهة تعلق الفصاحة والبلاغة والنظم باللفظ، فنبّه على "أنّ اللفظ تبعٌ للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيبٌ ونظم، وأن يُجعل لها أمكنةٌ ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك."[[5]](#footnote-6) ثم نبّه على أن القدماء حين جعلوا المزية في اللفظ، وفخموا شأنه وعظموه حتى تبعهم مَن بعدهم وحتى قال أهل النظر: إن المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ، إنما نسبوا إلى الألفاظ على سبيل التجوّز ما حقه أن ينسب إلى المعاني؛ وذلك أنه "لمّا كانت المعاني إنما تتبين بالألفاظ، وكان لا سبيل للمرتّب لها، والجامع شملها، إلى أن يعلمك ما صنع في ترتيبه بفكره، إلا بترتيب الألفاظ في نطقه تجوّزوا فكنّوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ ثم بالألفاظ بحذف الترتيب، ثم أتبعوا ذلك من الوصف والنعت ما أبان الغرض وكشف عن المراد كقولهم "لفظ متمكن" يريدون أنه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشيء الحاصل في مكان صالح يطمئن فيه، و"لفظ قلقٌ نابٍ" يريدون أنه من أجل أن معناه غير موافق لما يليه كالحاصل في مكان لا يصلح له فهو لا يستطيع الطمأنينة فيه\_ إلى سائر ما يجيء صفة في صفة اللفظ مما يعلم أنه مستعار من معناه، وأنهم نحلوه إياه بسبب مضمونه ومؤداه."[[6]](#footnote-7)

 وذكر عبد القاهر حججا كثيرة أثبت بها أن ما يقصده القدماء من مصطلح "اللفظ" إنما هو ما يدل عليه اللفظ من المعنى وليس اللفظ ذاته، وأن السبب في أن أحالوا محاسن الكلام "على اللفظ أنها ليست بأنفس المعاني، بل هي زيادات فيها وخصائص (...) ولما كان الأمر كذلك لم يمكنهم أن يطلقوا اسم المعاني على هذه الخصائص، إذ كان لا يفترق الحال حينئذ بين أصل المعنى وبين ما هو زيادة في المعنى وكيفية له وخصوصية فيه."[[7]](#footnote-8) وقد كانت حصيلة رأيه في هذا الباب هي القول إن المزية في الكلام هي "من حيّز المعاني دون الألفاظ، وأنها ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك وتستعين بفكرك، وتعمل رويّتك وتراجع عقلك، وتستنجد في الجملة فهمك."[[8]](#footnote-9) وقد حسم بهذا القول الإشكال وكشف اللبس وأزال الشبهة، فصار ممكنا أن يقال: إن أهل النظر من العرب مجمعون على أن البلاغة هي في طريق دلالة الألفاظ على المعاني لا الألفاظ أنفسها، أو في الخصائص والزيادات التي يحدثها النظم في أصول المعاني لا أصول هذه المعاني أنفسها.

 وقد وجد بعض النقاد المعاصرين[[9]](#footnote-10) في دلائل الإعجاز أن عبد القاهر يلحّ في نصرة المعنى والاحتجاج له، والقول بقيام النظم عليه وعزو الفضيلة إليه، دون اللفظ المفرد، والصوت المجرد؛ فتوهموا أنه واقف على نقيض الموقف الذي يقف عليه الجاحظ ومن رأى رأيه في نصرة اللفظ على المعنى، غافلين، أو متغافلين، عن التأييد الصريح الذي أبداه عبد القاهر لمقولة الجاحظ، واختياره الاستدلال بها على رأيه في نفي رجوع إعجاز القرآن وبلاغة الكلام إلى فضيلة المعنى. وتوهم آخرون أن عبد القاهر يقول بالرأي ونقيضه؛ إذ يعزو الفضيلة البلاغية إلى المعنى تارة وإلى اللفظ أخرى. ولو تأمل هؤلاء أقوال الجرجاني حق التأمل، وفهموا كتابه حق الفهم، لأدركوا أنه ما ناقض الجاحظَ بل وافقه وأيده، ولا ناقض نفسه، بل قصد بالمعنى الذي نفى عنه البلاغة المعنى الذي يكون في الخاطر قبل أن يتحول إلى لفظ مُعبِّر، أي المادةَ الخام من المشاعر والأفكار والأغراض؛ وهو ذاته المعنى الذي قصده الجاحظ وغيره من لفظ "المعاني". وقصد بالمعنى الذي أوجب له البلاغة، دون اللفظ المنطوق، المعنى الذي يدل عليه اللفظ الذي صيغت به المادة الخام من المشاعر والأفكار والأغراض. ولمزيد بيان نقول: إن هناك معنى قبْلياً يسبق اللفظ هو ما يكون في أنفسنا من المعنى قبل أن نتكلم. ومعنى بعديّاً يعقب اللفظَ هو ما نفهمه من اللفظ بعد أن يتشكل. مثال القبلي أن يكون في النفس معنى "تأصل صفة الكرم في طبع امرئٍ ما"؛ فهذا المعنى لا تعلق له بالبلاغة قبل أن يتشكل لفظا. ومثال البعدي أن يقول شاعر، معبرا عن هذا المعنى القبْلي:

لا يستطيعُ يزيدُ مِن طبيعتهِ عنِ السماحةِ والمعروفِ إحْجاما

فيتشكل في ذهن القارئ لهذا البيت معنى، عليه التعويل في تقدير بلاغة البيت، قوامُهُ دلالات الألفاظ التي شكّلت البيت. ثم يقول شاعر آخر، يعبر عن المعنى القبلي نفسه:

تعوّد بسطَ الكفِّ حتى لو انَّهُ دعاها لِقبْضٍ لم تُجِبْهُ أنامِلُهْ

فيتشكل في ذهن القارئ معنى مختلفٌ عن معنى البيت السابق، قوامُهُ هذه الاستعارة البديعة والمجاز الطريف والتركيب الفذ، وهي العناصر اللفظية الشكلية الأسلوبية التي جعلت هذا البيت، في تقديرنا، أبلغ من البيت الأول. وهذا المعنى البعدي هو الذي كان الجاحظ وجمهور النقاد قبل عبد القاهر يطلقون عليه مصطلح "اللفظ"، ويعزون إليه فضل البلاغة والشعرية**.**

 وليس صحيحا كذلك أن يقال إن النقاد والبلاغيين قبل عبد القاهر كانوا يفصلون بين اللفظ والمعنى[[10]](#footnote-11)، وأن عبد القاهر جاء في نظريته بما يصحح هذا الخطأ، بوصله اللفظ والمعنى برباط النظم، وقوله إن اللفظ إذا تغيّر لابد أن يتغيّر معه المعنى. فإنّ قصد هؤلاء باللفظ والمعنى إنما هو الشكل والمضمون، أو الأسلوب والموضوع، أو العبارة والفكرة، أو الصورة والمادة. وما من شك أن المادةَ لا تستلزم صورة بعينها، والفكرةَ لا تستدعي عبارة واحدة لا تعدوها، والموضوعَ لا يتطلب أسلوبا محددا لا غيره، وإلا لوجب أن يعيد الناس الكلام نفسه إذا كتبوا في موضوع واحد، وأن يصوغوا العبارة نفسها إذا عبروا عن فكرة واحدة. والعجيب أن زكي العشماوي فهم هذا القصد منهم فقال:

 "الشكل عندهم هو الصورة الخارجية، أو هو الفن الخالص المجرد عن المضمون والذي تتمثل فيه وتتحقق من خلاله شروط الفن الأدبي... بغض النظر عما يتضمن من مضامين أو يثير من قضايا إنسانية أو اجتماعية أو نفسية أو أخلاقية. أما المضمون أو المحتوى فهو كل ما يشتمل عليه العمل الفني من فكر أو فلسفة أو أخلاق أو اجتماع أو سياسة أو دين، أو غير ذلك من موضوعات ذات شأن تاريخي أو وطني. ومن هنا يكون المضمون أو المحتوى هو في غالب الأمر المادة الخام التي يستخدمها الأديب أو الشاعر، والذي يشكلها في الصورة التي يريدها"[[11]](#footnote-12).

 ولكنه مع ذلك كان من الذين اتهموا النقد العربي القديم بالفصل "غير العلمي" بين اللفظ والمعنى. وقد تبين أنه تحامل لا مبرر له؛ "ذلك أن المضمون أو المعنى سيبدو بهذا الاعتبار شيئا آخر غير الشكل، أو اللفظ: سيبدو معنى سابقا يبحث عن لفظه المناسب، ومضمونا خاما قابلا للتشكل وفق مراد الأديب. وهو ما يعني أن عبارة الجاحظ التي توجه إليها بعض النقد المعاصر بالنقد، تعبر عن فكرة سليمة لا غبار عليها، بل تؤسّس لأحدث النظريات في الشعرية أو الأدبية، النظرية التي عبر عنها الشاعر الفرنسي مالارميه بقوله: "إن الشعر يا عزيزي ديجا لا يصنع من أفكار وإنما يصنع من كلمات"."[[12]](#footnote-13).

 إن فضيلة عبد القاهر في هذا الباب هي أنه شرح فكرة الجاحظ، بل النقد العربي كله، شرحا فلسفيا دقيقا، ومثل لها بمثال مادي أبرزها شاخصة للعيان. ذلك في قوله:

 "ومعلومٌ أن سبيلَ الكلام سبيلُ التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبّر عنه سبيلُ الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والخاتم يصاغ منهما خاتم أو سوار؛ فكما أنّ محالاً إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل ورداءته أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه العمل وتلك الصنعة –كذلك محال إذا أنت أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر في مجرد معناه. وكما أنّا لو فضّلنا خاتما على خاتم بأن تكون فضة هذا أجود و فضه أنفس لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم، كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه أن لا يكون تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام، وهذا قاطعٌ فاعرفه."[[13]](#footnote-14)

 وهذا، كما ترى، فصلٌ بين اللفظ والمعنى، حين يكون القصد بالمعنى الغرض أو المادة الخام. وهو شبيه بالفصل الذي قال به قدامة بن جعفر حين قال: "ليست فحاشة المعنى في نفسه مما يزيل جودة الشعر فيه، كما لا يعيب جودة النجارة في الخشب رداءته في ذاته."[[14]](#footnote-15) والفصل الذي قال به القاضي الجرجاني حين قال: "والدين بمعزل عن الشعر"[[15]](#footnote-16) ما يعني أن النقد العربي القديم على رأي واحد في هذه القضية.

 أما حين يكون القصد بالمعنى دلالةَ الألفاظ، والخصائصَ والزياداتِ التي تحصل في أصول المعاني فتتمايز بها العبارات المختلفة على المعنى الواحد، فإنه يصح أن يقال إن عبد القاهر الجرجاني وصل بين اللفظ والمعنى، بل أقام نظريته في النظم على هذا الوصل الذي معناه أن الكلام غايته المعنى ووسيلته اللفظ، صورته اللفظ ومادته المعنى، سداه الحروف والأصوات منظومة ولحمته الدلالة؛ وينتج عن ذلك أن الأصوات التي لا دلالة لها ليست من جنس الكلام ولو نُظمت، وأن العبارات إذا اختلفت لابد أن تختلف دلالاتها ولو اشتركت في التعبير عن معنى واحد؛ أي: غرض واحد. وإذا كان النقاد قبل عبد القاهر قد نسبوا للألفاظ ما أصله للمعاني، على سبيل التجوز، فإن ذلك يعني أنهم هم كذلك وصلوا بين اللفظ والمعنى، بل جعلوهما واحدا حتى رأيتهم يعبّرون عن نظم المعاني بنظم الألفاظ. فليس عبد القاهر بمخترع رأيا جديدا في هذا الشأن، وإنما هو مخترع طريقة في إثبات المزية للمعاني حين يُقصد بها الدلالات الدقيقة للألفاظ المنظومة، وإثبات الفضيلة للألفاظ حين يُقصد بها الصورة التي تظهر بها المعاني؛ أي دلالات الألفاظ لا الألفاظ أنفسها. وقد حل بذلك إشكالية اللفظ والمعنى لمن يفهم كلامه حق الفهم، ويتحرى الإنصاف لا الاتهام. وأما من غرضه التحامل، أو حاله العجز عن الفهم، فليس إلى حل هذه الإشكالية عنده من سبيل.

1. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت،1412هـ-1992م، ج1، ص131. [↑](#footnote-ref-2)
2. ينظر: عبد الملك مرتاض، بنية الخطاب الشعري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص3 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-3)
3. ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق حسن تميم ومحمد عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم، بيروت،ط3، 1407-1987، ص24-27. [↑](#footnote-ref-4)
4. ابن رشيق، العمدة في صناعة الشعر ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1401هـ-1981م، ج1، ص124. [↑](#footnote-ref-5)
5. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1978، ص45. [↑](#footnote-ref-6)
6. المصدر السابق، ص50-51. [↑](#footnote-ref-7)
7. المصدر السابق، ص205. [↑](#footnote-ref-8)
8. المصدر السابق، ص51. [↑](#footnote-ref-9)
9. ينظر على سبيل المثال: عبد الملك مرتاض، قضايا الشعريات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، د.ت، ص144. وينظر للمؤلف نفسه: في نظرية النقد، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص218-219. [↑](#footnote-ref-10)
10. ينظر على سبيل المثال: محمد زكي العشماوي، قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص262. [↑](#footnote-ref-11)
11. المرجع السابق، ص227-228. [↑](#footnote-ref-12)
12. عبد الملك بومنجل، جدل الثابت والمتغير في النقد العربي الحديث، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، 1432ه-2010م، ج2، ص364. [↑](#footnote-ref-13)
13. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص196-197. [↑](#footnote-ref-14)
14. قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بمصر، 1963، ص23. [↑](#footnote-ref-15)
15. علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد علي البجاوي، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 1426ه-2006م، ص63. [↑](#footnote-ref-16)